

# التدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا جنوب الصحراء واثارها التنموية : دراسة تحليلية للنموذج

النيجيري

## The Developmental Impacts of Illicit Financial Flows in Sub-Saharan Africa : An Analytical Study of the Nigerian Model

د. نهلة احمد أبو العز<sup>1</sup>

معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

[mazona14@yahoo.com](mailto:mazona14@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2018/09/16

تاريخ الاستلام: 2018/02/13

### ملخص:

يعد هروب رأس المال من أبرز التحديات التي تواجه الجهود التنموية في القارة الافريقية وذلك في ظل ندرة رأس المال. وتتعدد قنوات خروج التدفقات الرأسمالية غير المشروعة في افريقيا أبرزها ما تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من التهرب من الضرائب ، وتحويل الأرباح ، وتزييف الفواتير ، ورأس المال الساخن ، تلك القنوات التي تتوفر في بيئات تعاني من الفساد واضطراب الأوضاع السياسية وسوء إدارة الاقتصاد . ومن ثم تبحث الدراسة مشكلة تزايد تلك التدفقات في أفريقيا وذلك بالاعتماد على التجربة النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير ملموس للتدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا . وتوصى الدراسة بتكثيف الجهود الدولية المبذولة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى القارة الافريقية عموماً والحالة النيجيرية على وجه الخصوص .

الكلمات المفتاحية: . التدفقات المالية غير المشروعة ، افريقيا ، النمو الاقتصادي ، نيجيريا

تصنيف JEL: O1 ، O441

**Abstract:** Capital flight is one of the most important challenges facing development efforts in the African continent, in light of the scarcity of capital, where most of the continent suffers from balance-of-payments crises and a significant reduction in savings levels. There are numerous channels of illegal capital flows in Africa, most notably multinational tax evasion, profit transfer, billing fraud and hot capital, which are available in corrupt environments, Political turmoil , and mismanagement of the economy. The study then examines the problem of increasing these flows in Africa, depending on the Nigerian experience. The study found a significant impact of illegal financial flows on Nigeria's economic growth and development. The study recommends intensifying international efforts to combat illegal financial flows on the African continent in general and the Nigerian situation in particular.

**Key words:** ILLICIT FINANCIAL MONEY, AFRICA, ECONOMIC GROWTH, NIGERIA

**Classification JEL:** O1 ، O441

<sup>1</sup> . نحلة احمد ابو العز ، [mazona14@yahoo.com](mailto:mazona14@yahoo.com)

**مقدمة:**

بدأ مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة "IFF" (Illicit Financial Flows) بالظهور في التسعينيات من القرن الماضي ، وكان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال ، وهو يشير بشكل عام "إلى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية أو بشكل أوضح تلك التي يتم الحصول عليها و نقلها بشكل غير مشروع واستخدامها عبر الحدود ، تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي : الممارسات غير الشرعية مثل الفساد و التهرب الضريبي و جني الأموال من الأنشطة غير المشروعة مثل المخدرات و تجارة البشر وتهريب المعادن والحياة البرية ، واستخدام تلك الأموال في أغراض غير قانونية مثل تمويل الجريمة المنظمة. فلقد قدر تقرير منظمة النزاهة العالمية حجم تلك التدفقات بالدول النامية بقيمة تراوحت بين 2 الى 3,5 تريليون دولار خلال عام 2014 ، كما قدرت المنظمة ان تلك التدفقات ساهمت بنسبة تراوحت بين 14,1% و 20% من اجمالي حجم تجارة الدول النامية خلال الفترة (2005-2014) .

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، يقدر أن أفريقيا فقدت ما يزيد على تريليون دولار من خلال التدفقات المالية غير المشروعة ، وهذا المبلغ يعادل تقريبا مجموع المساعدات الانمائية الرسمية التي تلقتها أفريقيا خلال نفس الإطار الزمني . وفي الوقت الحاضر، يقدر أن أفريقيا تخسر أكثر من 50 بليون دولار سنويا بسبب تلك التدفقات غير المشروعة ، ولكن هذه التقديرات قد تكون أقل من الواقع حيث لاتتوافر بيانات دقيقة لجميع البلدان الأفريقية، وهذه التقديرات غالبا ما تستبعد بعض أشكال التدفقات غير المشروعة و التي تكون بطبيعتها سرية مثل عائدات الرشوة والاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة النارية. ومن ثم فإن المبلغ الذي تفقده أفريقيا سنويا بسبب تلك التدفقات يتجاوز 50 مليار دولار بكثير .

**اهمية الدراسة:**

تصاعد الاهتمام بقضية التنفقات المالية غير المشروعة وانعكاساتها السلبية على افاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامي وطأتها وتكلفتها في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة. ومن ثم تأتي هذه الورقة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي في القارة الافريقية ، وقد تم اختيار الحالة النيجيرية باعتبارها من ابرز النماذج الدالة على تنامي تلك الظاهرة ، فلقد اشار تقرير منظمة النزاهة العالمية الى انها تعد المصدر الرئيسي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2000-2009)، بل والاكثر من ذلك احتلت نيجيريا المرتبة السابعة من بين عشرة دول من حيث حجم الاموال التراكمية غير المشروعة خلال الفترة (2001-2010) بقيمة بلغت 129 بليون دولار ، في حين جاءت الصين على راس تلك المجموعة بقيمة بلغت 2,74 تريليون دولار خلال نفس الفترة .

**هدف الدراسة :**

تهدف الدراسة الى تقديم رؤية نظرية لظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا من خلال تحديد مفهومها وابرز أهم انماها وانواعها ، ومحاولة تفسير اسباب انتشارها في المجتمعات الافريقية وجهود التصدي له، كما تهدف الدراسة الى طرح حالة تطبيقية ونموذجاً صريحا لانتشار تلك التدفقات من خلال عرض التجربة النيجيرية في هذا الصدد ومحاولة قياس العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي بها.

**اشكالية الدراسة :**

تشير الدراسات الحالية إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة - والتي تنطوي على ممارسات متمثلة في غسيل الأموال، والرشوة من جانب الشركات الدولية، والتهرب الضريبي، والتضليل التجاري- تحرم البلدان النامية من الموارد التي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة الأساسية التي تتراوح بين الأمن والعدالة وبين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة ، ومن ثم فهي تقود الى ضعف النظم المالية وتقويض الامكانيات الاقتصادية . ويزداد الامر سوءاً في حالة الدول الافريقية عموماً ، ونيجيريا على وجه الخصوص ، حيث

تؤدي تلك الظاهرة الى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وزيادة معدلات التضخم، والتقليل من حصيلة الضرائب، واعاقة الاستثمار ، وتقويض التجارة الحرة .

وإلى جانب ذلك فان التدفقات المالية غير المشروعة تؤدي الى تآكل الموارد التي يمكن استخدامها للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها تميل إلى تقييد قدرة البلدان المتضررة على تعبئة الموارد المحلية والوصول إلى رأس المال الأجنبي اللازم لتمويل النمو الاقتصادي والتنمية ، ونتيجة لذلك، فانها تسهم في تأخر النمو الاقتصادي والتنمية بالدول النامية عموماً ودول القارة الافريقية على وجه الخصوص .

تساؤلات الدراسة :

في ضوء الاشكالية السابقة تسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي اهم مفاهيم وانواع التدفقات المالية غير المشروعة؟
- كيف تطورت تلك التدفقات في القارة الافريقية ؟ ما هو وضع القارة مقارنة ببقية اقاليم العالم ؟
- ما هي اهم الاثار التنموية لتلك التدفقات في القارة ؟
- الى اى مدى يتأثر النمو الاقتصادي في نيجيريا بتلك التدفقات ؟
- ما هي اهم جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في القارة؟
- كيف يمكن الحد من تنامي التدفقات المالية غير المشروعة؟

فرضيات الدراسة ومنهجها:

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها ، فانه سيتم اختبار صحة الفرضيات التالية :

- هناك اثر ملموس للتدفقات المالية غير الشرعية على النمو الاقتصادي في نيجيريا .
  - هناك اثر ملموس للتدفقات المالية غير الشرعية على نصيب الفرد من الدخل في نيجيريا
- وستقوم الدراسة باستخدام منهج التحليل القياسى من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار صحة الفرضيات السابقة .

ولقد تم تقسيم الورقة الى عدد من المحاور على النحو التالى :

اولاً : اطار نظرى حول مفهوم واثار التدفقات المالية غير المشروعة.

ثانياً: تطور التدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا واثارها التنموية

ثالثاً: اثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادي والتنمية بالتطبيق على الحالة النيجيرية.

رابعاً: المبادرات الافريقية والدولية الحديثة الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة:

خاتمة وتوصيات.

## اولاً : اطار نظري حول مفهوم واثار التدفقات المالية غير المشروعة.

### 1 - مفهوم التدفقات المالية غير الشرعية:

يُعرف هروب رأس المال بأنه " التدفق الخارج لرأس المال المحلي من بلد ما استجابة أو ردة فعل لمخاطر اقتصادية وسياسية في الاقتصاد المحلي. و يُعرف أيضا بأنه " كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة ، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية ، سواء أكانت عامة أو خاصة. وهو المفهوم الواسع للهروب.<sup>1</sup>

وقد بدأ مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة "IFF" (Illicit Financial Flows) بالظهور في التسعينيات من القرن الماضي ، والذي كان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال وهو يشير بشكل عام "إلى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية أو بشكل أوضح تلك التي يتم الحصول عليها و نقلها بشكل غير مشروع واستخدامها عبر الحدود ، تلك التي تندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية وهي : الممارسات غير الشرعية مثل الفساد و التهرب الضريبي و جني الأموال من الأنشطة غير المشروعة مثل المخدرات و تجارة البشر و تهريب المعادن والحياة البرية ، واستخدام تلك الأموال في أغراض غير قانونية مثل تمويل الجريمة المنظمة" . وقد تبني الفريق رفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من افريقيا التعريف المستخدم من قبل منظمة النزاهة المالية العالمية والتي عرفتها بأنها " حركة رؤوس الأموال المكتسبة و المنقولة بطريقة غير مشروعة عبر الحدود" والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع استنادا إلى مصدر التدفق وهي : الفساد و الأنشطة التجارية و الأنشطة الإجرامية<sup>2</sup>. أما مجموعة البنك الدولي فقد عرفته بأنه يغطي تدفقات الأصول و الأموال غير المشروعة عبر الحدود و المصادر الرئيسية التي ولدت تلك الأموال ، و الأموال و الأنشطة التي لها علاقة بالفساد و الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية و التهرب و التهرب الضريبي و غسيل الأموال و الغش في التجارة الدولية ، والتجنب الضريبي ، وتلك الأموال التي ترتبط بأنشطة غير قانونية<sup>3</sup>.

### 2 - قنوات التدفقات المالية غير الشرعية :

توجد أدوات عديدة لهروب رأس المال الى الخارج ؛ فقد يتم الهروب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كما قد تتضمن العملية أكثر من طرف أو أكثر من دولة، و أبسط أشكاله يكون في شكل نقدي، كذلك من خلال التهريب السلي Smuggling، أو الرشاوى والعمولات على الصفقات الضخمة، أو من خلال عمليات تزييف الفواتير ، كذلك الترتيبات المتبادلة بين المقيمين في دولتين أو أكثر ، أو استيراد السلع المعمرة والسلع الفاخرة ، ناهيك عن التدفقات التي تحت عليها النخب السياسية ، و تُمارس الشركات متعددة الجنسيات ما يعرف بتسعير التحويلات أو نقل الأرباح ، وتعتبر طريقة رأس المال المحدود أبرز الطرق التي تستخدمها تلك الشركات، أو من خلال القطاع المصرفي<sup>4</sup>. بشكل عام يمكن القول بوجود ثلاث قنوات رئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة تتمثل في : الأنشطة التجارية، والأنشطة الإجرامية، والفساد .

#### أ - الأنشطة التجارية:

تتعدد اغراض التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الانشطة التجارية مثل إخفاء الثروة، والتهرب من أو تجنب الضرائب ، والتهرب من الرسوم الجمركية . وإحدى الممارسات التجارية الشائعة في هذا الصدد هي التلاعب بالفواتير التجارية. وهذا يعني تزوير المستندات التجارية، مثل الاستمارات الجمركية. فعن طريق التقليل من أرقام فواتير الصادرات والمغالاة في أرقام فواتير الواردات، يمكن للمتهربين من الضرائب أن ينقلوا أصولاً خارج بلدانهم للاحتفاظ بها في حسابات مصرفية سرية وفي شركات صورية .

ووفقاً لمنظمة النزاهة المالية العالمية، يشكل التلاعب في الفواتير التجارية أكثر الطرق شيوعاً لنقل الأموال على نحو غير مشروع خارج البلدان النامية. وقدرت هذه المنظمة أن التلاعب في الفواتير التجارية كان مسؤولاً عن أكثر من 80 % من جميع

التدفقات غير المشروعة المتجهة إلى الخارج في الفترة ما بين عامي 2004 و2013 - بمتوسط قدره 655 مليار دولار في العام - وقد تضاعف حجم هذه التدفقات تقريباً خلال هذه الفترة الزمنية<sup>(3)</sup>. ويبين تحليل أجرته المنظمة أنه حدث في سبع من السنوات العشر الماضية أن كان الحجم العالمي من التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية - والتي يشكل التلاعب بالفواتير التجارية الجزء الأكبر منها - أكبر من قيمة جميع أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر المتجهين إلى الدول الفقيرة، مجتمعين<sup>(4)</sup>. ولا تأخذ هذه التقديرات في الحسبان التلاعب في الفواتير المتعلقة بتجارة الخدمات والسلع غير المادية، التي تشكل قرابة 20% من التجارة العالمية وقد وجدت دراسة أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية أن الإيرادات الضريبية التي تضيع على البلدان النامية بسبب إعادة إصدار الفواتير قد بلغت ما بين 98 مليار دولار إلى 106 مليارات دولار في العام خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2006.<sup>(5)</sup>

### ب - الأنشطة الإجرامية :

تتراوح تلك الأنشطة بين الاتجار بالأشخاص، والمخدرات والأسلحة إلى التهريب، فضلاً عن الاحتيال في القطاع المالي، مثل القروض غير المصرح بها أو غير المضمونة، وغسيل الأموال، والتلاعب في سوق الأوراق المالية، والتزوير الصريح. وقد حظي غسيل الأموال بأكثر قدر من الاهتمام العالمي.<sup>(6)</sup>

### ج- الفساد :

قدر بنك التنمية الأفريقي الخسائر التي تكبدها القارة الأفريقية سنوياً نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد بنحو 300 بليون دولار، أي حوالى 25% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، كما أشار البنك إلى أن تلك الخسائر تتخطى قيمة إجمالي تدفقات المساعدات والمنح التي تأتي إلى القارة. وهذا ما أدى إلى اعتبار البعض أن تزايد الفساد وارتفاع نسب الإصابة بفيروس نقص المناعة (الايديز) يعدان من أكثر العوامل التي تضعف من فرص التنمية المستدامة بالقارة الأفريقية.

### 3 - اسباب تنامي ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة:

تتعدد العوامل المسؤولة بشكل واضح عن تزايد قيمة التدفقات المالية غير المشروعة، فالمنح الاقتصادية ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على هروب رؤوس الأموال. ذلك أن هناك تشكيلة من العوامل غير الاقتصادية والتي تسهم أيضاً في ذلك، مثل الفساد الإداري، وعدم الاستقرار السياسي، والتوقعات، والعوامل النفسية... الخ. وفيما يلي نناقش هذه العوامل باختصار:

أ - يؤدي ضعف الإدارة والحكم إلى تنامي التدفقات المالية غير الشرعية، حيث يساهم ضعف بيئة الأعمال في تشجيع الأفراد على كسب الأموال بطرق غير مشروعة بدلاً من الاعتماد على الوسائل القانونية، كما يؤدي تزايد ممارسات الفساد إلى تقويض عمل المؤسسات والقوانين مما يشكل بيئة مواتية لتلك التدفقات.<sup>7</sup> كما تُظهر الأدبيات أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تصدر قائمة الدول في هروب رأس المال خاصة النفط والمعادن الأخرى، من خلال الغش التجاري كما في حالات الكاميرون و زيمبابوي، كما أن النقد الأجنبي الذي توفره المساعدات يتم احتلاس جزء منه و تحويله إلى الخارج إلى أصول خاصة كما في حالة أثيوبيا.<sup>8</sup>

ب - ج - ويمثل الاقتراض الخارجي عنصراً مفسراً لهروب رأس المال، فقد تبين من عينة تضم 30 بلداً أفريقياً خلال الفترة (1970-1996) أن كل دولار اقتراض خارجي من قبل دول أفريقيا جنوب الصحراء يغادر البلاد في المتوسط 80 سنتاً في شكل راس مال هارب، و في الغالب نفس الأفراد اللذين يقومون بتهريب رؤوس الأموال هم من يقومون بطلب القروض الخارجية فيما يعرف بظاهرة الاستثمار السري الدائري "round-tripping". ففي حالة بوركينا فاسو وجد أن زيادة

الدين بدولار واحد يكون مسئول عن هروب ما بين 20 إلى 40 سنتاً<sup>9</sup> ، كذلك وجدت علاقة إيجابية بينهما في حالات اثيوبيا و مدغشقر

د- كما تعد الصراعات والمخاطر السياسية احد اهم العوامل المفسرة للتدفقات المالية غير المشروعة ، فلقد اشارت العديد من الدراسات الى ان أن البلدان الأكثر استقرار أقل هرباً لرأس المال من تلك المعرضة لحروب أهلية واضطرابات سياسية . ومن ثم يمكن القول ان الصراعات السياسية تؤثر على تدفق الاموال غير المشروعة من جانبين : أولاً، يثير عدم الاستقرار السياسي خطر على الاستثمار المحلي، وبالتالي يشجع أصحاب الثروة على نقل أصولهم في الخارج لحفظها في مناطق آمنة. وثانياً، فإن انعدام الديمقراطية والقدرة على التنبؤ بالبيئة السياسية يثير خطر مصادرة الأصول مما يحفز هروب رؤوس الأموال.<sup>10</sup>

ه- تعد الحوافر الضريبية من اهم العوامل المفسرة للتدفقات غير المشروعة ، فعلى الرغم من ان الهدف من تلك الحوافر هو تشجيع الاستثمار الخاص و توسيع حجم النشاط الاقتصادي الا ان اساءة استخدامها يؤدي الى اثار ضارة بالاقتصاد ويؤثر على تزايد حجم التدفقات غير المشروعة.

و- وثمة عامل اخر مهم في هذا الصدد يتمثل في وجود الملاذات الضريبية ، وتباين التقديرات تبايناً كبيراً في هذا الصدد، ولكن الأرقام كبيرة في جميع الحالات. إذ يحدد احد التقديرات قيمة الثروة الخاصة على نطاق العالم المحتفظ بها في الخارج في عام 2013 بمبلغ 8.9 تريليونات دولار<sup>(11)</sup> ، بل يوجد تقدير أحدث عهداً حددها بما بين 24 تريليون دولار و 36 تريليون دولار في عام 2015<sup>(12)</sup>. ولا تقدم هذه التقديرات سوى أرقام الحد الأدنى، بالنظر إلى أنها تشمل فقط الثروة المالية وتتجاهل الأصول الحقيقية مثل العقارات، والقطع الفنية، والمجوهرات والذهب. وطبقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة تفقد إفريقيا ما بين 30 و 60 مليار دولار سنوياً من التدفقات المالية غير المشروعة، الجزء الأكبر منها يذهب إلى مناطق الملاذات الضريبية، مثل بنما وجزر فيرجين البريطانية وسيشيل وغيرها ، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للقارة.

#### 4 - الآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة:

##### أ - الأثر على القاعدة الضريبية:

يؤدي هروب رؤوس الأموال الى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة، فالآثار السلبية للهروب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية ومن ثم حصيله الضرائب. كذلك فان هروب رؤوس الاموال يقلل من رصيد الثروة والدخول مما يعنى تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة . ويؤدي انخفاض القاعدة الضريبية الى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة ، وبالتالي الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية ، فقد تلجأ الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل ، مثل ضريبة المبيعات ، أو قد تلجأ الحكومة الى التمويل التضخمي.<sup>13</sup>

##### الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل:

يعد رأس المال من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية. وهروب مثل هذا العنصر النادر لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصادات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال الى الخارج فان مستويات الواردات سوف تتأثر سواء كانت واردات رأسمالية أو وسيطة ، الأمر الذى يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي لهذه الدول.<sup>14</sup>

##### ج- الأثر على السياسة النقدية

قد يكون الأثر الكامن لهروب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيراً ، خصوصاً في أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيد من هروب رؤوس الأموال. ولمواجهة هذا الهروب قد تتخذ مجموعة من الإجراءات لتعديل أدوات السياسة النقدية ، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصراف الأجنبي. فإذا كان معدل الفائدة حراً يخضع لظروف العرض والطلب ، فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة سوف تدفع معدلات الفائدة الى الارتفاع ، وذلك لمحاولة تقليل هروب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصراف وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.<sup>15</sup>

#### د- الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال.

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال من خلال تحركات معدل الصراف الأجنبي. فمن المعلوم أن معدل الصراف الأجنبي بشكل عام مغالى فيه في حالة الدول النامية. ويفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطاً نحو تعديل معدلات الصراف لتخفيض قيمة العملة المحلية. وهو ما يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية لثروات مالكي الأصول المقومة بالعملة الأجنبية. والعكس في حالة الأصول المقومة بالعملة المحلية.

كذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية. حيث يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية. إذ سيقع معظم العبئ الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة ( فرض ضرائب غير مباشرة ) ، أو الأفراد الذين يملكون أصولاً مقومة بالعملة المحلية ( ضريبة تضخمية ) ، بينما يتجنب أصحاب رؤوس الأموال الهاربة هذه الضريبة.<sup>16</sup>

#### ثانياً: تطور التدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا واثارها التنموية:

##### 1 - نظرة عامة على التدفقات المالية غير المشروعة في افريقيا :

لطالما عانت القارة الافريقية من هروب رؤوس الاموال لاسباب عدة مثل: وجود الاقتصادات القائمة على الموارد والفساد وضعف الحوكمة والتأخر الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والقطاع المالي الاقل نمواً.. الى غير ذلك من الاسباب . وتشير التقديرات إلى أن أفريقيا تخسر أكثر من 50 مليار دولار سنويا نتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يتجاوز بكثير مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية الذي تتلقاه القارة. فلقد فقدت القارة الافريقية أكثر من 854 مليون دولار خلال الفترة 1970- 2008 نتيجة لتلك التدفقات ، وهو مبلغ كان يمكن استخدامه في تغطية ديون القارة انذاك والبالغة في عام 2008 نحو 250 بليون دولار ، بل ويتبقى نحو 600 بليون دولار كان يمكن توظيفها للتخفيف من حدة الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالقارة.<sup>17</sup>

ولم يكن توزيع التدفقات المالية غير المشروعة متساوياً بين اقاليم القارة المختلفة ، فقد ساهم اقليمي غرب وشمال افريقيا بأكثر من ثلثي تلك التدفقات خلال الفترة ( 1970-2008)، حيث بلغت مساهمة اقليم غرب افريقيا 38% ، في حين بلغت مساهمة اقليم شمال افريقيا 28% ، اما اقليم الشرق والجنوب والوسط الافريقي فقد بلغت مساهمتهم في التدفقات المالية غير المشروعة خلال نفس الفترة 11%، و13% ، و10% على التوالي.<sup>18</sup>

والجدول التالي يوضح تطور تلك التدفقات خلال الفترة 2004-2013 في اقليم افريقيا جنوب الصحراء بالبلين دولار وذلك طبقاً لتقديرات منظمة النزاهة العالمية :

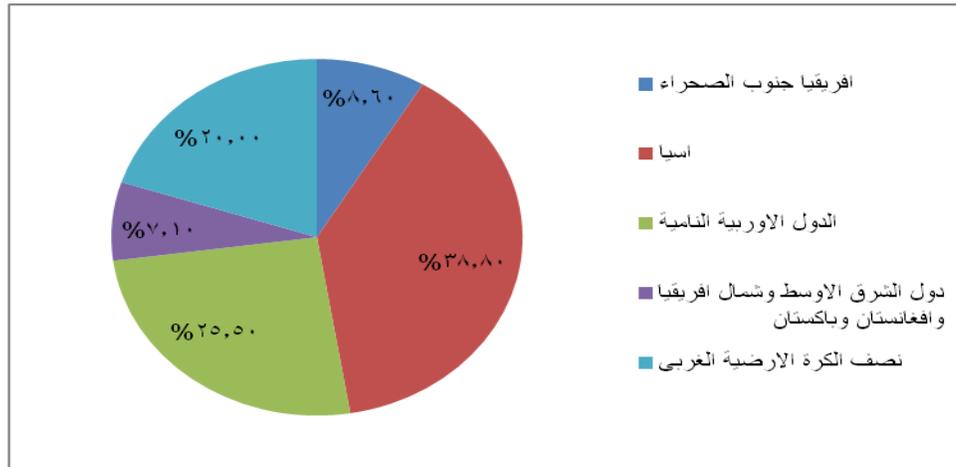
جدول رقم (01): التدفقات غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2004-2013  
( بالبيون دولار )

متوسط المساهمة	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	العام
48,23	44,74	56,05	65,43	54,92	47,81	54,7	58,96	37,77	31,33	30,63	تزييف الفواتير
19,25	29,85	10,62	8,84	23,11	37,18	23,89	18,04	18,57	20,54	1,91	رأس المال الساخن
%8,6	74,6	66,7	74,3	78	85	78,8	77	56,4	51,9	32,5	التدفق غير المشروع
6,1	4,7	4,4	5,2	6,1	8,1	7,1	8	6,9	7,3	5,4	مساهمة التدفقات المالية غير المشروعة في ( GDP ) لدول أفريقيا ج. الصحراء (%)

Source: D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", Global Financial Integrity report 2015, ,pp.12,28,41

حيث يتضح من الجدول انه خلال الفترة 2013-2004 بلغ متوسط رءوس الأموال غير المشروعة المتدفقة خارج افريقيا - كما وردت في تقرير منظمة النزاهة العالمية الصادر في ديسمبر 2015 - نحو 675 بليون دولار بمتوسط سنوي 67,5 بليون دولار ، ولقد تزايدت مساهمة تلك التدفقات في الناتج المحلي الإجمالي لدول افريقيا جنوب الصحراء من 5,4 % عام 2004 الى 8,1 % عام 2009 ثم تراجعت تلك النسبة لتبلغ 4,7 % عام 2013. وقد بلغ متوسط مساهمة اقليم افريقيا جنوب الصحراء في اجمالي التدفقات غير المشروعة في العالم 8,6 % خلال تلك الفترة.<sup>19</sup> وذلك كما يتضح من الشكل رقم (1).

شكل رقم (01): توزيع التدفقات المالية غير المشروعة في بعض اقاليم العالم خلال الفترة (2013-2004)



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات تقرير منظمة النزاهة العالمية:

D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", Global Financial Integrity, P.7

ولقد بلغ معدل نمو تلك التدفقات خلال الفترة (2013-2004) نحو 3% بدول افريقيا جنوب الصحراء وذلك كما يتضح من الشكل رقم (2) .

شكل رقم (02): معدل نمو التدفقات المالية غير المشروعة في بعض اقاليم العالم خلال الفترة (2004-2013)



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات تقرير منظمة النزاهة العالمية:

D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", Global Financial Integrity, P.6

ولقد اشار التقرير الى ان القناة الرئيسية لهذه التدفقات في دول افريقيا جنوب الصحراء كانت تتمثل في تزيف الفواتير من خلال التجارة ؛ حيث بلغت مساهمتها في المتوسط 71,4 % من إجمالي التدفقات غير المشروعة بالاقليم ، ثم تأتي رءوس الأموال الساخنة في المرتبة الثانية حيث بلغت تلك المساهمة في المتوسط 28,5 % من إجمالي التدفقات غير المشروعة بالاقليم.

ولقد تصدرت نيجيريا قائمة الدول المصدرة لرءوس الأموال غير المشروعة خلال الفترة (1970-2008)، تليها مصر ثم جنوب أفريقيا ، حيث بلغت التدفقات غير المشروعة فيها 217,7 ، 105,2 ، 81,8 بليون دولار علي التوالي ، بنسب 30,5 ، 14,7 ، 14,4 ، % من إجمالي التدفقات غير المشروعة الخارجة من افريقيا<sup>20</sup> .

وخلال الفترة (2004-2013) احتلت جنوب افريقيا المركز السابع عالميا من حيث حجم التدفقات المالية غير المشروعة ، في حين جاءت نيجيريا في المرتبة العاشرة عالمياً وذلك طبقاً لتقرير منظمة النزاهة العالمية لعام 2015 وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2):

## جدول رقم (02): التدفقات المالية غير المشروعة في الدول العشر الاولى خلال الفترة (2004-2013) بالمليون دولار

مرتبة	الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	التراكمي	المتوسط
1	الصين	81,517	82,517	88,381	107,435	104,980	138,884	172,367	133,788	223,767	258,640	1,392,276	139,288
2	روسيا	46,084	53,322	66,333	81,237	107,756	125,062	136,622	183,501	129,545	120,331	1,049,772	104,977
3	المكسيك	34,239	35,352	40,421	46,443	51,505	38,438	67,450	63,299	73,709	77,583	528,439	52,844
4	الهند	19,447	20,253	27,791	34,513	47,221	29,247	70,337	85,584	92,879	83,014	510,286	51,029
5	ماليزيا	26,591	35,255	36,554	36,525	40,779	34,416	62,154	50,211	47,804	48,251	418,542	41,854
6	برازيل	15,741	17,171	10,599	16,430	21,926	22,061	30,770	31,057	32,727	28,185	226,667	22,667
7	جنوب أفريقيا	12,137	13,599	12,864	27,292	22,539	29,589	24,613	23,028	26,138	17,421	209,219	20,922
8	تايلاند	7,113	11,920	11,429	10,348	20,488	14,687	24,100	27,442	31,271	32,971	191,768	19,177
9	اندونيسيا	18,466	13,290	15,995	18,354	27,237	20,547	14,646	18,292	19,248	14,633	180,710	18,071
10	نيجيريا	1,680	17,867	19,160	19,335	24,192	26,377	19,376	18,321	4,998	26,735	178,040	17,804
	مجموع أعلى 10 دول	262,994	300,656	329,526	379,912	468,623	479,289	622,435	634,524	682,086	707,765	4,885,718	488,572
	المساهمة من الاجمالي	%56,5	%57,3	%60,6	%56,9	%56,6	%64,2	%68,7	%63,0	%65,8	%64,9	%62,3	-
	اجمالي الدول النامية	465,269	524,588	543,524	699,145	827,959	747,026	906,631	1,007,744	1,035,904	1,090,013	7,847,921	784,792

Source: D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", Global Financial Integrity report 2015, p.8

وتفوق رؤوس الأموال المهربة من القارة الافريقية حجم المساعدات الخارجية الرسمية التي تتلقاها القارة وكذلك حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إليها<sup>21</sup> ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (03): رؤوس الاموال المهربة من افريقيا مقابل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومساعدات التنمية الرسمية خلال الفترة (1970-2010) (بالبيون دولار بالاسعار الثابتة لعام 2014)

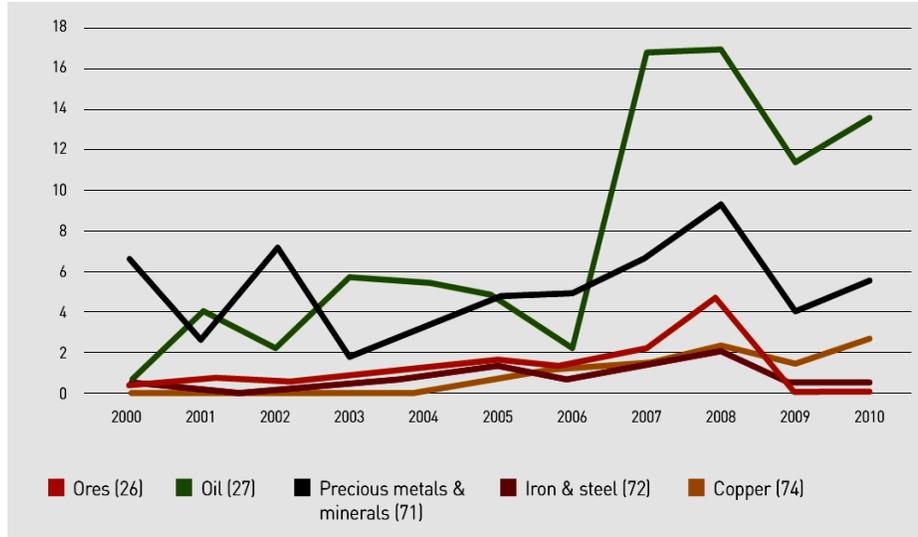
الفترة	هروب رؤوس الأموال	FDI	ODA
1974-1970	51	12	37
1979-1975	174	18	91
1984-1980	97	18	81
1989-1985	210	21	102
1994-1990	168	24	147
1999-1995	62	50	100
2004-2000	222	82	107
2010-2005	289	234	210

Source: Ndikumana. Leonce, **Curtailling Capital Flight from Africa: The Time for Action is Now**, ( Berlin: Fredrich Ebert stiftung , April 2017) ,p.8

وطبقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا والصادر في عام 2013 ، فان التدفقات غير المشروعة قد تركزت بالصناعات الاستخراجية بافريقيا بما فيها قطاع التعدين . فقد جاءت اكثر من نصف تلك التدفقات (56,2%) من قطاعات البترول والمعادن النفيسة والحديد والصلب والنحاس وذلك خلال الفترة (2010-2000) ، كما تركزت تلك التدفقات في عدد محدود من الدول ، حيث قدر ان اكثر

من ثلاثة ارباع التدفقات المالية غير المشروعة بافريقيا في قطاع البترول خلال تلك الفترة كان مصدرها نيجيريا (34,5%) ، والجزائر (20,1%) ، والسودان (12,0%). اما بالنسبة للمعادن النفيسة والحديد والصلب والحامات فقد استأثر تجمع الساكو (SACU) بالنصيب الاكبر من التدفقات غير المشروعة في تلك القطاعات بنسب بلغت 97,6% ، و 59,7% ، و 51,8% على التوالي ، كما ساهمت زامبيا وحدها بحوالي 65% من التدفقات غير المشروعة بالقارة في قطاع انتاج النحاس.<sup>22</sup> والشكل التالي يوضح تطور التدفقات غير المشروعة في بعض القطاعات الاستخراجية بافريقيا خلال الفترة (2000-2010) والناجحة عن تزييف فواتير التجارة فقط :

شكل رقم (03) تطور التدفقات غير المشروعة في بعض القطاعات الاستخراجية بافريقيا خلال الفترة (2000-2010) والناجحة عن تزييف فواتير التجارة فقط ( بالبيون دولار)



Source: UNECA , “Illicit financial flows”, Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, p98, Available at: [www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf)

كما تتركز التدفقات الافريقية غير المشروعة في عدد من الدول وتوجه اليها ، ففي عام 2008 اتجه نحو 77% من تلك التدفقات بقطاع البترول في نيجيريا الى الولايات المتحدة الامريكية ، واسبانيا ، وفرنسا ، واليابان ، والمانيا . وبشكل عام يمكن القول ان اكثر الدول المستقبلية لتلك التدفقات التي تخرج من القارة هي دول متقدمة وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الاوربية ، وكندا ، واليابان ، وكوريا ، اضافة الى عدد من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند والتان تعدان من اهم الشركاء التجاريين للقارة الافريقية.<sup>23</sup>

## 2- الاثار التنموية للتدفقات المالية غير المشروعة بالقارة الافريقية :

اتجهت الدول الافريقية لتحرير موازين معاملاتها الرأسمالية خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي لتوفير الموارد اللازمة للتنمية فيها ، في ظل ضعف المدخرات المحلية ، وفي ظل أزمات مديونياتها الخارجية ، فإذا بما تصطدم بهروب رأس المال منها إلي الخارج سواء في شكل مشروع و آخر غير مشروع ، وهذا الأخير كان كافيا لتحقيق أهداف أجندة 2063 ، فقد أثر بالسلب علي الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في افريقيا عموما و دول جنوب الصحراء بشكل خاص .

ويؤثر هروب راس المال على الاقتصادات الافريقية من خلال قنوات واليات متعددة بشكل مباشر وغير مباشر ، حيث يساهم تصدير رؤوس الاموال في تخفيض المدخرات المحلية ، وبالتالي الاستثمارات المحلية مما يؤثر سلباً على معدلات النمو بالقارة ، فهروب رؤوس الاموال الى الخارج يؤدي الى عدم استفادة الاقتصادات الافريقية من الآثار المضاعفة للاستعمال المحلي لهذه الموارد، سواء للاستهلاك أو الاستثمار. وهذه الفرص الضائعة تؤثر سلباً على النمو ومن ثم على خلق فرص العمل في أفريقيا. وبالمثل، عندما يتم نقل الارياح بشكل غير مشروع من البلدان الأفريقية، فان ذلك يضيع فرصة إعادة استثمار تلك الارياح، وبالتالي لا يسمح بالتوسع الذي يصاحب ذلك من جانب الشركات . قد قدر البعض أن مخزون رأس المال في أفريقيا كان من الممكن ان يتوسع بأكثر من 60 % ، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن ان يكون اعلى بأكثر من 15 % ، إذا ظلت الأموال التي تغادر القارة بصورة غير مشروعة. وقد اشارت تقديرات عام 2012 الى أن نصيب الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا كان من الممكن ان يتزايد من 19% الى 30 % اذا تم استثمار رؤوس الاموال التي غادرت القارة محلياً.<sup>24</sup>

كذلك عانت الدول الافريقية من الآثار السلبية لهروب الاموال على الانفاق والايادات العامة ، والذي نتج بشكل مباشر عن تراجع الياادات الحكومية وبشكل غير مباشر نتيجة لتآكل القاعدة الضريبية حيث صدرت الاموال والثروات الخاصة بطرق غير مشروعة الى الخارج ، وتؤدي هروب رؤوس الموال بخفضها للإيرادات الحكومية في الدول الافريقية، إلى تقويض قدرة كثير من تلك الدول على الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>25</sup>. ونتيجة لذلك، يعتمد كثير من هذه البلدان على المعونة الخارجية. ولقد اشارت احد الدراسات الى انه كان من الممكن تحقيق الهدف الانمائي المتعلق بتخفيض حدة الفقر في العديد من دول القارة الافريقية اذا تمكنت من تخفيض حدة هروب رؤوس الاموال منها واستثمارها محلياً ، وعلى وجه التحديد اشارت الدراسة الى ان استثمار الاموال المهية محلياً خلال الفترة 2000-2010 كان من الممكن ان يزيد من متوسط المعدل السنوي لتخفيض حدة الفقر من 1,9 و 2,5 نقطة مئوية.<sup>26</sup>

كما اشارت احد الدراسات الى العلاقة بين التدفقات غير المشروعة والهدف الانمائي الخاص بتخفيض معدل وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة ( الهدف الرابع من اهداف الالفية الانمائية )، واشارت الدراسة الى الانخفاض المحتمل في السنوات المطلوبة ل 34 دولة افريقية للوصول إلى الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية إذا ما تم القضاء على التدفقات غير المشروعة. على سبيل المثال فانه بدون تلك التدفقات تستطيع جمهورية افريقيا الوسطى الوصول إلى الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية في غضون 45 عاما مقارنة بنحو 218 عاماً بمعدلات التقدم الحالية. وكذلك موريتانيا، 19 عاماً بدلا من 198 عاماً؛ وسوازيلاند، 27 عاماً بدلا من 155 عاماً؛ وجمهورية الكونغو، 10 سنوات بدلا من 120 عاماً.<sup>27</sup>

وقد قارنت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة النزاهة المالية العالمية بين التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفقر اقتصادات العالم بالعديد من المؤشرات التقليدية للتنمية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام على الصحة والتعليم ومجموع الإيرادات الضريبية. وسلطت نتائج هذه الدراسة الأضواء على العلاقة الارتباطية القوية بين التدفقات المالية غير المشروعة وانخفاض مستويات التنمية. وعلى سبيل المثال، تقدر منظمة النزاهة المالية العالمية أن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من 31 بلداً نامياً هي أكبر من الإنفاق العام لهذه البلدان على الصحة خلال الفترة 2008-2012، وأن التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من 35 بلداً نامياً كانت أكبر من الإنفاق العام لهذه البلدان على التعليم خلال الفترة نفسها. وفي 12 بلداً، قُدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تفوق مجموع الإيرادات الضريبية. وأخيراً ففيما يتعلق بعشرين بلداً نامياً، كانت التدفقات المالية الخارجة غير المشروعة تفوق مجموع التدفقات المالية الداخلة إلى هذه البلدان في شكل مساعدة إنمائية رسمية أو استثمار أجنبي مباشر أثناء تلك الفترة<sup>28</sup> . وتشير هذه الأرقام إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر سيشكل تحدياً هائلاً إزاء التدفقات المالية غير المشروعة.

وهناك اثر هام اخر لهروب رأس المال وغالبا ما يتم تجاهله وهو الاثر على توزيع الدخل والثروة والسلطة السياسية. وهناك بالفعل أدلة هامة تظهر تركيز كثيف للثروة بين عدد قليل من الأفارقة ، ويزيد الهروب الرأسمالي من عدم المساواة في الثروة، حيث يتم تحويل الثروة الوطنية إلى الخارج من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وبالتالي تنمو ثروة النخب في الخارج مما يحميها من تخفيض سعر الصرف، في حين أن تآكل القاعدة الضريبية بسبب هروب رأس المال يجعل من الصعب على الحكومة تمويل الخدمات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تعاني أشد فئات السكان فقرا من مزيد من الحرمان، بينما تتمتع النخب بتراكم ثروتها في الملاذات الخارجية السرية .

وهناك أيضا أبعاد سياسية أيضاً في هذا الصدد، حيث يساعد تراكم الثروة غير المشروعة من خلال هروب رؤوس الأموال النخب الأفريقية من توطيد السلطة، لا سيما من خلال تمويل آليات القمع. مما يعزز من الدكتاتورية في الحكم نتيجة لتوافر الموارد اللازمة لاستمرار النظم القمعية. وتاريخياً ارتبطت الدكتاتوريات الأفريقية بارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال، مثل نظام الحكم في زائير سابقاً على يد موبوتو، والدكتاتوريات العسكرية في نيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية ، ومؤخراً في أعقاب ثورات «الربيع العربي»، حيث جمعت انظمة الحكم في تونس وليبيا ومصر قد ثروات ضخمة غير مشروعة في الخارج، مما ساعدهم على الحفاظ على السلطة.<sup>29</sup>

### ثالثاً: اثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادي والتنمية بالتطبيق على الحالة النيجيرية.

تعد نيجيريا من ابرز النماذج الدالة على تنامي ظاهرة الاموال غير المشروعة ،حيث اشارت تقارير منظمة النزاهة العالمية الى انها تعد المصدر الرئيسي لتلك الاموال في أفريقيا جنوب الصحراء، فلقد تصدرت نيجيريا قائمة الدول المصدرة لرؤوس الأموال غير المشروعة خلال الفترة (1970-2008)، تليها مصر ثم جنوب أفريقيا ، بل والاكثر من ذلك احتلت نيجيريا المرتبة السابعة من بين عشرة دول من حيث حجم الاموال التراكمية غير المشروعة خلال الفترة (2001-2010) بقيمة بلغت 129 بليون دولار ، في حين جاءت الصين على راس تلك المجموعة بقيمة بلغت 2,74 تريليون دولار خلال نفس الفترة . وخلال الفترة (2004-2013) احتلت جنوب افريقيا المركز السابع عالمياً من حيث حجم التدفقات المالية غير المشروعة ، في حين جاءت نيجيريا في المرتبة العاشرة عالمياً وذلك طبقاً لتقرير منظمة النزاهة العالمية لعام 2015 ( جدول رقم 2).

وسيتيم في هذا القسم من الدراسة استعراض اثر التدفقات المالية غير المشروعة على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا ، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات من الموقع الالكتروني لمنظمة النزاهة العالمية وكذلك النشرات الاحصائية للبنك المركزي النيجيري CNB ، كما خضعت المتغيرات المحددة لعدد من الاختبارات مثل اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلسلة الزمنية وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، كما تم تطبيق منهج Johansen للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

### 1 - تحديد النموذج المطبق:

#### النموذج الاول :

$$GDP = f(IFF)$$

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 IFF + \mu \text{-----} 1$$

حيث :

( GDP ) = الناتج المحلي الاجمالي ( وذلك تعبيراً عن النمو الاقتصادي في نيجيريا )

(IFF) = التدفقات المالية غير المشروعة بنيجيريا .

$\mu$  = حد الخطاء العشوائى

النموذج الثانى:

$PCI = f (IFF)$

$PCI = \beta_0 + \beta_1 IFF + \mu$  ----- 2

حيث :

( PCI ) = نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (وذلك تعبيراً عن التنمية الاقتصادية فى نيجيريا )

(IFF) = التدفقات المالية غير المشروعة بنيجيريا .

$\mu$  = حد الخطاء العشوائى

2- تحليل البيانات المستخدمة :

#### أ - اختبار السكون Stationarity Test:

عند الشروع فى بناء نموذج الحدار بين متغيرين زمنيين يجب فى البداية اختبار سكون المتغيرين ، وهناك عدة طرق لاختبار سكون المتغيرات ومن اهمها اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة فى اختبار ديكى فولار واختبار ديكى فولر الموسع وهو الاختبار الذى سيتم استخدامه فى هذه الدراسة للتحقق من سكون متغيرات النموذج ، ويوضح الجدول التالى نتائج اختبار ديكى فولر الموسع لسكون المتغيرات:

جدول رقم (04) اختبار ديكى فولر الموسع لسكون المتغيرات

Series	ADF test Stat. 1%	Cri. Value 5%	Value 10%	Cri. Value	Order	Remark
GDP_1	-7.130979	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary
GDP_P_C	-6.780465	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary
IFF	-5.630858	-4.273277	-3.557759	-3.212361	2(1)	Stationary

Source: Authors E-views Computation

وتبين نتائج اختبار ديكى فولر الموسع ( ADF ) لكل من الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد منه وحجم التدفقات غير المشروعة بنيجيريا باستخدام برنامج E-Views ، وعند مستويات معنوية 1% ، و5% ، و10% ، ان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة critical values ، ومن ثم فان السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث متكاملة من الرتبة الثانية (2)I، وسيتم اجراء اختبار التكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

ب - اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات من خلال اختبار التكامل المشترك :

## 1 - اختبار التكامل المشترك للفرض الاول ( GDP يمثل المتغير التابع ) :

تشير الجداول التالية الى نتائج اختبارات التكامل المشترك لمتغيرات النموذج :

## جدول رقم (05) Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.574172	48.13573	15.49471	0.0000
At most 1*	0.453892	19.96298	3.841466	0.0000

\*يشير اختبار ( Trace ) الى وجود سلسلتين متكاملتين اى ان هناك علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5% .

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## جدول رقم (06) Unrestricted Co integration Rank Test (Maximum Eigen value)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.574172	28.17275	14.26460	0.0002
At most 1*	0.453892	19.96298	3.841466	0.0000

\*يشير اختبار ( Maximum Eigen value ) الى وجود سلسلتين متكاملتين اى ان هناك علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5% .

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## 2 - اختبار التكامل المشترك للفرض الثانى ( متوسط نصيب الفرد من GDP يمثل المتغير التابع ):

## جدول رقم (07) Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.397789	16.89510	15.49471	0.0306
At most 1*	0.004814	0.159260	3.841466	0.6898

\* يشير اختبار ( Trace ) الى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى معنوية 5%

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\* \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### جدول رقم (08) Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)

Hypothesize No of CE(s)	Eigen Value	Trace Statistics 0.05	Critical Value	Probability
None *	0.397789	16.73584	14.26460	0.0199
At most 1*	0.004814	0.159260	3.841466	0.6898

\* يشير اختبار ((Maximum Eigen value)) الى وجود علاقة تكاملية واحدة عند مستوى معنوية 5%

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تشير نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة وطويلة المدى بين المتغيرات. وهذا يعني أن المتغيرات لها علاقة طويلة المدى ومن المرجح أن يكون لها تأثير على بعضها البعض. كما أن هذه العلاقة مدعومة بمؤشر R<sup>2</sup> المعدل والبالغ 56% مما يشير إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة إلى حد كبير تؤثر على معدلات النمو والتنمية في نيجيريا. أما نسبة الـ 44% الباقية فهي ناتجة عن عوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذه الدراسة.

رابعاً : المبادرات الافريقية والدولية الحديثة الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة:

#### 1 - الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا

انشأ الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا في فبراير عام 2012 بغية التصدي لتلك التدفقات. وأجرى الفريق مشاورات وزيارات قطرية ودراسات في ستة بلدان أفريقية بهدف إعداد تقريره الذي أطلق في أديس أبابا في فبراير 2015. ويسوق الفريق في هذا التقرير حجة مفادها أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل مصدراً محتملاً لتعبئة موارد محلية من أجل القارة يمكن، إذا استُغلت، أن تحقق تأثيرات إيجابية من حيث التنمية، والحد من الاعتماد على المعونة.<sup>30</sup>

#### 2 - خطة عمل أديس أبابا

قام المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا أثناء الفترة 13-16 يولييه 2015، باعتماد خطة عمل أديس أبابا، وتنص الخطة على أن يتم اتخاذ تدابير للحد من التدفقات المالية غير المشروعة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية تحقيق التنمية المستدامة ، حيث تعهدت الدول بمضاعفة الجهود للحد من التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام 2030، من خلال وسائل تتمثل في مكافحة التهريب الضريبي والفساد ، والحد من فرص تجنّب

الضرائب، وتعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على السواء، والحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولد فوائد، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية. فضلاً عن ذلك، ففي الفقرة 25 من خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي توفر حوافز لنقل الأصول المسروقة والتدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج.<sup>31</sup>

### مفتشو ضرائب بلا حدود

شهد أيضاً المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطلاق مبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود"، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تدعيم إيراداتها المحلية عن طريق تعزيز قدراتها على مراجعة الضرائب.<sup>32</sup>

### 3 - خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 22 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غايتان متصلان بشكل خاص بالتدفقات المالية غير المشروعة. فالغاية 16-4 من هذه الأهداف تُلزم الدول "بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة" بحلول عام 2030. وفي إطار الغاية 17-1، وافقت الدول على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

### 4 - مشاريع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بشأن التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وتآكل قاعدة الضريبة وتحويل وجهة الأرباح

في يولييه 2014، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومجموعة العشرين بنشر معيار عالمي جديد للتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية ينص على تبادل المعلومات عن الحسابات المالية لغير المقيمين مع السلطات الضريبية في بلد الإقامة لصاحب الحساب. وحتى أكتوبر 2015، كان 96 بلداً قد تعهد بتنفيذ معيار التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية بحلول نهاية عام 2018<sup>(33)</sup>. وعهد أيضاً وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية الصناعية الكبرى ومجموعة العشرين إلى منظمة (OECD) بمهمة وضع خطة عمل بشأن تقليص القاعدة الضريبية وتحويل وجهة الأرباح، وهي خطة نُشرت في يولييه 2013. ودعا القادة منظمة (OECD) إلى وضع إطار لرصد تنفيذ المشروع المتعلق بتقلص القاعدة الضريبية وتحويل وجهة الأرباح بحلول عام 2016 وإلى تشجيع جميع البلدان والولايات القضائية، بما في ذلك البلدان النامية، على المشاركة فيه.

### 5 - اللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات

اللجنة المستقلة لإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات هي مجموعة من القادة من أرجاء العالم المختلفة تهدف إلى النهوض بإصلاح النظام الدولي لضرائب الشركات. وقد اجتمعت اللجنة في نيويورك في مارس 2015 وأصدرت

إعلانها<sup>(34)</sup> في ترينتو بإيطاليا في يونيو 2015. وينص الإعلان على 34 مقترحاً للإصلاح في ستة مجالات مختلفة "الضمان إنشاء نظام ضريبي دولي يعمل من أجل جميع الناس." وإحدى التوصيات الرئيسية للإعلان هي فرض ضرائب على الشركة عبر الوطنية التي تضطلع بأنشطة أعمال عبر الحدود الدولية مع شركاتها الفرعية الموجودة في ولايات قضائية مختلفة على أساس اعتبارها جميعاً شركة واحدة.

### خاتمة وتوصيات.

على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى المحلي و الاقليمي و العالمي لمكافحة التدفقات غير المشروعة من افريقيا ، غير أنها لم تأتي بأفضل النتائج لوجود عدة تحديات منها سوء الإدارة و ضعف الهياكل التنظيمية وغيابها أحياناً ، ونقص التمويل، ونقص القدرات الفنية و التقنية والبشرية ، ونفوذ المالاذات الضريبية ، وعدم وجود ترابط وتنسيق بين المؤسسات ، وازدواجية المسؤوليات، والاشترك في الفساد من كبار المسؤولين ، وغياب المساعدات الخارجية وتبادل المعلومات على المستوى الاقليمي . ويشكل تنفيذ الغاية المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة من أهداف التنمية المستدامة تحدياً ملموساً امام القارة الافريقية ، فهي أولاً ليست سوى غاية واحدة من 169 غاية تشتمل عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثانياً، توجد جهات معنية كثيرة ذات مصالح مختلفة وأحياناً متضاربة يتعين أن تعمل معاً من أجل إحراز تقدم بشأن هذه الغاية بصورة خاصة.

وقد قامت منظمة النزاهة العالمية باصدار ورقة بحثية في يناير من عام 2017 بعنوان "تسريع أجندة التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان الأفريقية"<sup>35</sup> والتي تضمنت عدداً من الاجراءات والتوصيات التي من شأن الاخذ بها الحد من تلك التدفقات بالقارة الافريقية، مما يؤدي إلى زيادة حشد الموارد المحلية والنمو، والموارد اللازمة لتحقيق تقدم بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة Sustainable Development Goals لخطة 2030 للتنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 " African Union's Agenda 2063 " ومبادرة أديس أبابا للضرائب "Addis Tax Initiative" ، ورؤية التعدين الأفريقية " Africa Mining Vision "

وفيما يلي قائمة من أربعة عشر إجراء يمكن أن تتخذها الحكومات في المدى القريب لتحفيز جهودها المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة:<sup>38</sup>

#### • وضع سياسة حكومية للتدفقات المالية غير المشروعة وذلك عن طريق :

1. إنشاء وحدات متعددة الوكالات داخل الحكومات لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة
2. إدراج المساءلة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة داخل نطاق الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء وخطط

عملها الوطنية للشراكة الحكومية المفتوحة

#### • تعزيز الشفافية المالية وذلك من خلال:

- 1 - إنشاء أو تعزيز سجلات الشركات على شبكة الانترنت، وجعل المعلومات متاحة علناً، وطلب معلومات الملكية للمستفيد كجزء من عملية التسجيل
- 2 - اعتماد معيار البيانات المفتوحة للمقاولات

- 3 - طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد من قبل جميع المتقدمين لعطاءات العقود الحكومية
- 4 - طلب الإفصاح عن معلومات الملكية للمستفيد في الإعلانات عن الأصول السياسية
- إنشاء آليات قياس حكومية/مستقلة للموارد الطبيعية المستخلصة
- زيادة جهود وسلطات الإنفاذ وذلك من خلال:
  - 1 - اعتماد قانون يحظر بوضوح الغش في الفواتير التجارية
  - 2 - إنشاء وحدات متخصصة لمصادرة واستعادة الممتلكات و/أو الدعوة إلى إنشاء مكتب خاص لاسترداد الأصول داخل الاتحاد الأفريقي
  - التصدي للتهرب والتجنب الضريبي وذلك من خلال :
    - 1 - إنشاء شبكات أفريقية مشتركة لتبادل المعلومات الضريبية
    - 2 - إنشاء وحدات نقل التسعير ضمن السلطات الضريبية
    - 3 - طلب تقديم التقارير العامة عن البلد تلو الآخر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات
    - منع الجرائم المالية وذلك عن طريق:
      - 1 - بذل العناية الواجبة تجاه العملاء ورفع التقارير عن الأنشطة المشبوهة داخل البنوك
      - 2 - تمكين وتقوية وحدات استخبارات مالية فعالة (وإنشائها إن لم تكن قد أسست بعد)

#### قائمة المراجع

- 1 . Schneider. Benu, **Resident Capital Outflows : Capital Flight or Normal Flows? A Statistical Interpretation**, Working Paper 195(London: Overseas Development Institute,2003)p.1
- 2 . -**The AU/ECA Conference of Ministers of Finance, Illicit Financial**, p.9.  
[www.uneca.org/sites/.../iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](http://www.uneca.org/sites/.../iff_main_report_26feb_en.pdf)
- 3 . The World Bank Group , **The World Bank Group's Response To Illicit Financial Flows**, (Washington D.C.: The world bank, 2016, pp. 1-3
- 4 . محمد ابراهيم طه السقا ، دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصرى " . المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين . 1994 . ص ص.8-9 . [www.cba.edu.kw/elsakka/C2.DOC](http://www.cba.edu.kw/elsakka/C2.DOC)
- 5- رايح أرزاقى و آخرون ، " مخاطر هروب رأس المال " ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولى ، 2013 ، ص ص 26-28
- 6- D. Kar and J. Spanjers, "Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013", *Global Financial Integrity*, p. 1 and 10 (2015).
- 7-Ibid, p.11
- 8 - A. Hollingshead, "The implied tax revenue loss from trade mispricing", *Global Financial Integrity*, p. 1 (2010)
- 9- UNECA , "Illicit financial flows", Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, p. 59, Available at: [www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff\\_main\\_report\\_26feb\\_en.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf).
- 10- UNDP, "Illicit financial flows from the least developed countries: 1990-2008", UNDP: ( New York, 2011)
- 11- Ndikumana, Leonce, Causes and Effects of Capital Flight from Africa: Lessons, **African Development Review**, Vol. 28, No. S1, 2016.
- 12-Ndikumana. Léonce and Boyce. James K., New Estimates of Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Linkages with External Borrowing and Policy Optios, WP Series 166(Amherst: Economics and Political Economy Research Institute,2008)pp.9-10
- 13- Ndikumana, Leonce, Causes and Effects of Capital2016,Op.cit,p 5.
- 14- Boston Consulting Group, "Global wealth 2014: riding a wave of growth"(2014)
- 15- J. Henry, "The price of offshore revisited", Tax Justice Network (2012); and "Let's tax anonymous wealth!", *Global Tax Fairness*, Ed. T. Pogge and K. Mehta (Oxford: Oxford University Press.)

16- الأمم المتحدة ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، مذكرة مقدمة من الأمانة العامة (نيويورك : الأمم المتحدة ، 2016) ص ص 4-8

- 17-Ndiaye. Ameth Saloum, Capital Flight from the Franc Zone: Exploring the Impact on Economic Growth, Paper 269(Nairobi :African Economic Research Consortium, May 2014)pp.3-5
- 18- Fofack. Hippolyte and Ndikumana. Léonce, Capital Flight and Monetary Policy in African Countries, WP Series No.362(Oxford :Political Economy Research Institute ,2014)pp.13-14.
- 19- Cuddington. John T, Capital Flight: Estimates, Issues, and Explanations, Princeton Studies in International Finance No. 58(Princeton: International Finance Section, Department of Economics ,Princeton University,1986)pp.15-16.
- 20- UNECA , “Illicit financial flows”, Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.,
- 21- Ibid .
- 22- D. Kar and J. Spanjers, “**Illicit financial flows from developing countries: 2004-2013**”, Global Financial Integrity report 2015.
- 23- UNECA , “Illicit financial flows”, Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.
- 24- Ndikumana. Leonce, **Curtailling Capital Flight from Africa: The Time for Action is Now**,( Berlin: Fredrich Ebert stiftung , April 2017) .p.8
- 25- UNECA , “Illicit financial flows”, Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.
- 26- Ibid . , p. 100.
- 27- Boyce, James K., and Léonce Ndikumana , Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates, 1970–2010. PERI Research Report. Amherst, MA: University of Massachusetts Amherst, Political Economy Research Institute,2012 .
- 28- T. Pogge,“Illicit financial outflows as a drag on human rights realization in developing countries”, in “Illicit Financial Flows: The Most Damaging Economic Condition Facing the Developing World”, Global Financial Integrity, pp.15-16 (2015).
- 29- Nkurunziza,J.D., Capital flight and poverty Reduction in Africa , in I.Ajayi and L., Ndikumun (eds.) : ., Capital flight from Africa : causes, effects and policy issues , (oxford: oxford university press, 2015)
- 30-O’Hare, B., I. Makuta, N. Bar-Zeev, L. Chiwaula, and A. Cobham (2013). The Effect of Illicit Financial Flows on Time to Reach the Fourth Millennium Development Goal in Sub-Saharan Africa: A Quantitative Analysis.” J R Soc Med, 13 Dec. 2013, <http://jrs.sagepub.com/content/early/2013/11/27/0141076813514575.full.pdf+htm>
- 31- Spanjers and H. Foss,“Illicit financial flows and development indices: 2008-2012”, Global Financial Integrity, pp. 30-33 (2015).
- 32- Ndikumana. Leonce, **Curtailling Capital Flight from Africa: The Time for Action is Now**, op.cit.
- 33- UNECA , “Illicit financial flows”, Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, Op.cit.
- 34- J.P. Bohoslavsky,“Why the Addis debt chapter falls short”, *The Road to Addis and Beyond: Financing for Social Development*,United Nations Research Institute for Social Development (2015).
- 35- انظر الرابط  
[www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/07/13/tax-inspectors-without-borders-oecd-and-undp-to-work-with-developing-countries-to-make-tax-audits-more-effective.html](http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/pressreleases/2015/07/13/tax-inspectors-without-borders-oecd-and-undp-to-work-with-developing-countries-to-make-tax-audits-more-effective.html).
- 36- انظر الرابط:  
[www.oecd.org/newsroom/global-forum-on-tax-transparency-pushes-forward-international-co-operation-against-tax-evasion.htm](http://www.oecd.org/newsroom/global-forum-on-tax-transparency-pushes-forward-international-co-operation-against-tax-evasion.htm)
- 37- متاحة على الرابط:  
[www.icrict.org/declaration/](http://www.icrict.org/declaration/)
- 38- لمزيد من التفاصيل انظر -
- Global Financial Integrity, **Accelerating the IFF Agenda for African Countries**, January 2017.